١٣٠٠ خريج من الكليات سنوياً و٤٥ ألف منتسب إلى النقابة

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتسمية كليات «الزراعة» في الجامعات بكليات «الهندسة الزراعية»

وزير الزراعة لـ«الوطن»: مخابرنا ومراكز البحوث في خدمة طلبة الدراسات العليا

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ٢٧٥ لعام ٢٠٢٣ القاضي بتعديل المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦ وذلك بتسمية كليات «الزراعة» في الجامعات بكليات «الهندسة الزراعية».

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن المرسوم جاء بعد أن تمت إضافة سنة لسنوات الدراسة في الكلية لتصبح ٥ سنوات بدلاً من ٤ سنوات، وبالتالي فإن القانون أعطى الحق لخريج الكلية بتسميته «مهندساً زراعياً»، مضيفاً: أثمرت الجهود بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي عن رفع مشروع مرسوم بتعديل التسمية.

وقال الوزير: تتعامل النقابة مع الخريجين على أنهم مهندسون زراعيون، لكن هناك أهمية لتصدير الشهادة للخريجين باعتبارهم مهندسين زراعيين.

ولفت قطنا إلى وجود نسبة من الخريجين لا ينتسبون إلى نقابة المهندسين الزراعيين ويمارسون مهامهم خارج قطاع الدولة، ونسبة كبيرة منهم من الفلاحين.

وأشار وزير الزراعة إلى وجود نقاش سابق حول الخطة الدراسية في كلية الزراعة، علماً أن هناك مقترحاً بدمج عدد من التخصصات مثل الإنتاج النباتي والحيواني، ولكن تركز الوزارة على أهمية التخصص ضمن القطاع الزراعي ما يعطي قيمة مضافة للعمل.

وحول الدعم المقدم لكليات الزراعة، أكد الوزير أن هناك عدداً من المخابر ومراكز البحوث الزراعية في خدمة طلبة الدراسات العليا، في ظل إعداد العديد من البحوث العلمية المتخصصة التي تنعكس على شريحة كبيرة من الفلاحين سواء على صعيد الإنتاج أم إدخال أصناف جديدة.

وحسب الوزير فإن النقابات وحسب نظامها وقانون إحداثها تدعم نفسها من خلال حجم المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها، كما أن لعدد من النقابات موارد معينة.

مضيفاً: لدينا لصاقة إلكترونية على المنتجات الزراعية المبيعة في المحال، بحيث لا يسمح ببيع أي منتج بيطري أو غيره إلا بموجب لصاقة، الأمر الذي يحقق إيراداً جيداً لنقابة الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين، كما أن هناك مشروعات تقوم بها في السويداء وطرطوس وحماة ومختلف المحافظات، الأمر الذي يحقق عوائد.

من جانبه أكد نقيب المهندسين الزراعيين في سورية عبد الكافي الخلف في تصريح لـ«الوطن» أن للمرسوم أهمية كبيرة في إنصاف الخريجين، وإدراج «الهندسة الزراعية» في مفاضلة القبول الجامعي بدلاً من كلية الزراعة.

وأوضح الخلف أن عدد المنتسبين إلى النقابة يصل إلى ٤٥ ألف مهندس زراعي، بمعدل ١٠٠٠ منتسب إلى النقابة سنوياً، علما أن عدد الخريجين من كليات الزراعة يصل إلى ١٣٠٠ خلال العام.

وأكد وجود توجه إلى زيادة الرواتب التقاعدية، لافتاً إلى أن نقابة المهندسين الزراعيين تعتبر من النقابات الفقيرة نتيجة ظروف الأزمة، ولكن يتم العمل على عدد من المشروعات الاستثمارية منها الزراعية أو السياحية أو العقارية، ضمن خطة موضوعة الهدف منها تعزيز إيرادات النقابة من المشروعات الاستثمارية الأمر الذي ينعكس على خزانة التقاعد، وبالتالي تحسين التعويضات وزيادة راتب التقاعد.

سعر جهاز تكامل لمعتمدي الغاز ٦٠٠ ألف ليرة

مصدر في جمعية المعتمدين لـ«الوطن»: أسطوانة الغاز في السوق السوداء بـ ١٢٥-١٥٠ ألف ليرة

عبد المنعم مسعود

وصف مصدر في جمعية معتمدي غاز المدينة واقع إنتاج مادة الغاز المنزلي بالمتذبذب خلال الفترة الماضية، إذ انخفض خلال الأيام العشرة السابقة ليصل لـ١٣ ألف أسطوانة في اليوم وبالتالي تغيرت مدة استلام الأسطوانة من ٦٠ يوماً إلى ٧٠ يوماً عند بعض المستهلكين.

وأكد المصدر أن الإنتاج عاد إلى وضعه السابق منذ بداية هذا الأسبوع ليصل لعشرين ألف أسطوانة حصة العاصمة منها ٩ آلاف أسطوانة والريف ١١ ألف أسطوانة، بعد أن وصلت الأسبوع الماضي لـ٦ آلاف أسطوانة للمدينة و٧٥٠٠ للريف.

ووفقاً للمصدر فقد ارتفع سعر الأسطوانة من الغاز المنزلي في السوق السوداء ليصل لـ١٥٠ ألف ليرة على حين اختلف سعر أسطوانة الغاز اللبناني في السوق السوداء بين بائع وآخر لكن السعر الوسطي وصل لـ٢٠٠ ألف ليرة.

وبين المصدر أن سعر الكيلوغرام من الغاز المنزلي للطباخات الصغيرة يختلف بين بائع وآخر لكن يصل السعر في أقله لـ١٨ ألف ليرة وقد يرتفع ليصل لـ٢٤ ألف ليرة حسب مصدر الغاز لدى البائع.

وطالب المصدر بمعالجة مشكلة هامش الربح لدى معتمدي الغاز الذي يجب أن يكون ١٠ بالمئة لكي يصبح العمل مجدياً للمعتمدين وخصوصاً أن النسبة السابقة والبالغة ٣ بالمئة قد أصبحت ضريبة دخل يدفعها المعتمد، وبدل الخدمة الذي أعطته المحافظة للمعتمد يبقى أقل من تكلفة وصول الأسطوانة لمحل المعتمد بمقدار ١٥٠٠ ليرة.

وبين المصدر أن المعتمد يستلم الأسطوانة بسعر ١٤٩٥٥ ليرة ويبيعها للمستهلك بسعر ١٨ ألف ليرة وهذا أقل من التكلفة البالغة ١٩٥٠٠ ليرة.

وكشف المصدر أن المعتمد يدفع رسماً سنوياً على جهاز تكامل قدره ٦٠٠ ألف ليرة أي ٥٠ ألف ليرة شهرياً، على حين أنه كان قد دفع ثمنه وأصبح الجهاز ملكاً له فلماذا يدفع سعره كل عام؟! فقد كان سعر الجهاز ١٠٠ ألف ثم أصبح ٢٠٠ ومن ثم ٤٠٠ وأخيراً ٦٠٠ ألف وهذا مبلغ يدفعه المعتمد كل عام وليس لمرة واحدة.

عزوز لـ«الوطن»: الاستيراد يتحكم في سعرها.. مرهق ويجب دعمها

علبة حليب الأطفال بـ١٠٠ ألف ليرة.. والطفل يكلف ٧٠٠ ألف ليرة شهرياً!

محمد منار حميجو

يبدو أن مجرد التفكير بإنجاب طفل لدى الأسرة السورية أصبح هماً كبيراً، فلم يعد الأمر يقتصر فقط على تكاليف الولادة سواء كانت طبيعية أم قصيرية، فالحديث أصبح يدور على تكاليف أسعار حليب الأطفال الذي ارتفع سعره خلال الأسبوع الماضي ليبلغ سعر علبة حليب الأطفال «نان» ١٠٠ ألف ليرة وهناك بعض من يبيعها بأكثر من ذلك ومن الممكن أن تصل إلى ١١٠ آلاف ليرة.

وبمجرد الحديث عن سعر علبة حليب الأطفال فإنه بحسبة بسيطة إنه في حال افترضنا أن علبة الحليب تكفي الطفل الرضيع أربعة أيام فإن الأسرة التي لديها طفل رضيع تحتاج إلى نحو ٧٠٠ ألف ليرة شهرياً، ناهيك عن أسعار الحفوضات التي سجلت أسعاراً فلكية مؤخراً.

وحسب بعض الصيادلة إنه لا يوجد توافر لبعض أنواع حليب الأطفال، مشيرين إلى أن هناك صعوبة في تأمين بعض الأنواع وبالتالي فإن بعض المواطنين يضطرون لشراء أنواع أخرى.

ولفتوا إلى أن أسعار بعض أصناف حليب الأطفال أسعارها أقل من ١٠٠ ألف ليرة لكنها ليست جيدة وغير مرغوب فيها عند الكثير من المواطنين ولكن البعض يضطر إلى شراء هذه الأنواع حتى يستطيع أن يؤمن الحليب إلى الأطفال.

العلان: ارتفاع السعر نتيجة أسعار الصرف الحالية

وأكد بعض المواطنين أنهم اشتروا علبة حليب الأطفال «نان» بـ١١٠ آلاف ليرة أي أعلى من السعر المعلن وهو ١٠٠ ألف بالنسبة لهذا النوع من الحليب وذلك بحجة أن بعض الصيادلة يؤكدون أن التسعيرة الحالية لا تكفي كما أن الحصص التي توزع على العديد من الصيدليات قليلة ومقننة.

وأكد رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب فيصل عزوز أنه من المعروف أن مادة حليب الأطفال مستوردة وهي ليست صناعة محلية وبالتالي يتحكم في السعر موضوع استيرادها، مشيراً إلى أن استيرادها يكون عبر مؤسسات التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد وبالتالي فإن موضوع الاستيراد هو المتحكم في قضية التسعير.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى عزوز أن السعر أصبح مرهقاً للمواطنين، مضيفاً: إنه كان يجب أن تكون مادة حليب الأطفال مدعومة أكثر من غيرها من المواد الأخرى حتى إن موضوع التوزيع يجب أن يكون بإشراف أكبر وأدق.

ولفت إلى أنه حسب الأرقام التي تقدمها الحكومة هناك دعم كبير للقطاع الصحي ولكن في ظل الحصار والظروف الحالية أصبح هناك مشكلة وأصبح هذا الدعم في ظل الإمكانات المتوافرة وهذا ما انعكس سلباً على المواطنين وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود.

من جهته أكد الأستاذ في كلية الصيدلة في جامعة دمشق لؤي العلان أن ارتفاع أسعار حليب الأطفال جاء وفقاً لأسعار الصرف الرسمية الحالية إضافة إلى نسبة التمويل على المنصة بالنسبة للمستورد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العلان أن توزيع حليب الأطفال حالياً وخصوصاً «نان» يتم وفق حصص على الصيادلة، مشيراً إلى أنه ربما يوجد سوق سوداء حالياً لكن ليس لديه معلومات كافية عن هذا الموضوع وعن الأسعار التي تباع في السوق السوداء.

إيجار الشقق بالسويداء يحدد وفق سعر الصرف!!

نقيب المقاولين: ارتفاع أسعار المواد رفع أسعار العقارات والإيجارات

٩٥٠ مقاولاً في السويداء ١٠ منهم فقط يعملون فعلياً

السويداء -عبير صيموعة

أكد نقيب مقاولي السويداء نبيل زين الدين لـ«الوطن» أن الوضع الأمني في المحافظة إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تمر به البلاد انعكس سلباً على عمل المقاولات، كما انعكس سلباً على المواطنين من جهة غلاء أسعار مواد البناء الداخلة في الإنشاء والإكساء بعد أن تجاوز سعر طن الإسمنت ٢,٧ مليون وطن الحديد ١٢,٥ مليون ليرة وسعر متر الرمل والبحص ٢٥٠ ألف ليرة ومتر الأرضيات تراوح بين ٢٠٠ ألف ومليون ليرة بحسب المادة من السيراميك وصولاً للغرانيت كما تجاوز سعر اللبنة الواحدة (البلوك) الـ١٠ آلاف ليرة يضاف إليها تكاليف مياه مجبول الإسمنت بعد أن وصل سعر البرميل الواحد الـ٥ آلاف ليرة تقريباً.

وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار أدى إلى ارتفاع أسعار الشقق السكنية كما أدى إلى رفع قيمة الإيجار من ناحية أخرى لأنه لا يمكن لأي مالك أن يقوم بتأجير شقة وصلت قيمة إنشائها أو أسمائها إلى ٣٠٠ مليون أو ٤٠٠ مليون بأقل من ٤٠٠ ألف على أقل تقدير، هذا فضلاً عما تحتاجه كل شقة من أعمال الصيانة ضمنها بعد إخلاء أي مستأجر ما دفع أصحاب الشقق الخاصة لتحديد قيمة الإيجار بالدولار وقبض ما يعادله بالليرة السورية وهو ما انعكس سلباً على الأهالي في ظل الواقع المعيشي الصعب والتضخم الحاصل.

وقال زين الدين: علماً أنه رغم ارتفاع الأسعار تلك إلا أن أسعار الشراء لم تتناسب بالمطلق مع قيمة التضخم لأنه ومع قيمة التضخم الحاصل يجب أن يتجاوز سعر متر المبيع في أي شقة مئات الملايين.

ولفت زين الدين إلى أن الغلاء بالمواد انعكس كذلك بشكل سلبي على المشاريع التي يتم تعهيدها من قبل الدولة وإن وجدت بسبب التأخير في أعمال صرف الكشوف أو فروق الأسعار ما يؤدي إلى فقدان قيمتها الحقيقية، الأمر الذي أدى إلى توجه المقاولين إلى المشاريع الخاصة بهم من إقامة المدارس والمعاهد الخاصة والمشاريع الزراعية والتجارية وترك أعمال المقاولات.

وتابع: علماً أن المشاريع المطروحة من الدولة على ساحة المحافظة معدومة تقريباً لتبقى محصورة بأعمال الطرق للمقاولين الذين يمتلكون المجابل فقط يضاف إليها أن توريدات بعض المؤسسات تتم عن طريق متعهدين وتجار من خارج المحافظة، مؤكداً أن المشاريع الخاصة التي لجأ لها المقاولون قللت من حالة البطالة بالبلد كما تساهم بالإنتاج الوطني.

وأشار زين الدين إلى وجود أكثر من ٩٥٠ مقاولاً على ساحة المحافظة منهم ٣٠٠ مقاول ملتزم بتسديد التزامات النقابة المالية على حين العامل فعلياً منهم لا يتجاوز عشرة مقاولين.

وأمل زين الدين أن يصبح هناك استقرار بالوضع الاقتصادي من شأنه دفع المقاولين للتقدم على مشاريع المقاولات والتعهدات لدى المشاريع الحكومية من دون فقدان قيمة الأعمال المنجزة نتيجة التأخير في عمليات صرف الكشوفات، علماً بوجود التزامات كبيرة لكثير من المقاولين ضمن تلك المشاريع لعدم وجود التمويل الكافي تبدأ من ٢٠٠ مليون إلى ٣ مليارات وهو الأمر الذي أدى إلى تجميد رأس مال المقاول وحال دون التقدم لأي مشروع يجري الإعلان عنه إضافة إلى ضرورة تحقيق البيئة الآمنة للاستثمار والبناء حتى يتعافى المقاول ويعود إلى العمل من جديد.

ولفت نقيب المقاولين إلى صدور مجموعة من القرارات تصب في مصلحة المقاول رغم أنه لم يتم الأخذ بها جميعها أو تطبيقها كما يجب وخاصة ما يتعلق بصرف فروقات الأسعار إضافة إلى قيام النقابة بإلزام رخص البناء الصادرة عن مجالس الإدارات المحلية بالتصديق من نقابة المقاولين، وهذا الأمر فرض الإشراف من المقاولين على أي مشروع بناء بدءاً من المخططات المعمارية والإنشائية والإشراف الهندسي وصولاً للتنفيذ النقابي الذي يضمن إنشاء كتلة بناء سليمة مئة بالمئة، مؤكداً ضرورة تفعيل السجل المؤقت ضمن مجلس البلديات لمنع عمليات التزوير في بيع الشقق السكنية.